

اقتصاد

مقال

موازنة البحث عن القرش
في جيوب الناس

انتقد نواب واقتصاديون مشروع الموازنة العامة لعام 2019، معتبرين انها غير واقعية، وحافظت على الاختلالات البنوية التي عانتها موازنات الاعوام السابقة، ولم تن على سياسة تنموية، فيما يؤكد الجميع انها غير واقعية. ما هو متاح للنقاش مجرد ارقام، من دون اهداف للموازنة، او معرفة ما هي السياسات التي بنيت عليها، وما هو اماننا من ارقام تستند بحسب بعض العارفين الى ارقام موازنة 2018 كما في بداية العام، وليس كما هي فعلا بعد اعادة التقدير في نهاية العام، باستثناء العجز، ولو تم ذلك لكانت اكثر واقعية. اعداد موازنة واقعية في ظل وضع غير واقعي امر صعب للغاية، ويتطلب اعداده من الجميع تحمل مسؤولياته.

وصف البعض موازنة العام 2019 كما وردت بانها مشوهة وتعكس وضعاً مشوهاً، معتبرين انها انتكاسة لما بدأت الحكومة في تحويلها من موازنة بنود الى موازنة برامج تنموية. والموازنة افضل اداة للاصلاح المالي والاقتصادي، وعدم استغلال هذه الاداة يعني اننا لن نتقدم، وهي تعتمد الى حد كبير على الضرائب، لافتاً الى ان العبء الضريبي يعتبر الاعلى بين دول المنطقة.

لا تقتصر المشكلة على العبء الضريبي، بل على التوزيع غير العادل على المكلفين، وهذا نتيجة خلل اداري. المطلوب تحسين طرق الجباية والتحصيل، ومكافحة التهريب، واخضاع موازنات جميع المؤسسات العامة بما فيها مصرف لبنان، والميدل ايست، وشركة انترنا، والكازينو، وغيرها من المؤسسات والصناديق الى رقابة وزارة المال لانها بالتاكيد، وعلى ما يقوله الخبراء، هي المراكز الرئيسية للهدر والسرقة، ولا يجوز ان يبقى المكلف متهماً.

ثمة جانب اخر للموازنة يتمثل في العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص. اذ يعتبر رجال الاعمال ان موازنة 2019 نسخة عن سابقتها، ما يثبت حقيقة اننا غير قادرين على ادارة اقتصادنا، وبالتالي من الصعب بناء موازنة حقيقية. كما ان القطاع الخاص يجمع 60% من الضرائب (الضرائب غير المباشرة كالقيمة المضافة والجمارك) من المواطنين، ويفترض ان يسلمها الى الحكومة. هذا الامر يتطلب تعزيز الثقة بين الطرفين، وليس ضربها.

ويؤكد هؤلاء ان الموازنة تعاني من عجز مزمن، وثمة تركيز في مشروع موازنة العام الحالي على النفقات وهي غير متوازنة، ولا تحتوي على اية اضافة تساهم في الحد من الازمة المالية. كذلك من المفترض ان تعكس الموازنة برنامجاً سياسياً.

لقد تحدث اصحاب الاعمال عن معاناة القطاع الخاص مع وزارة المال، سواء في ما يتعلق بالرديات الضريبية، او المستحقات، او الاقتراض من المصارف. في المحصلة، ووفقاً لما قاله احد النواب خلال جلسة مناقشة الموازنة، "ان هذه الموازنة تفتقر الى رؤية تعالج حجم الازمة الاقتصادية والمعيشية والمديونية والفساد والهدر الذي وصلنا اليه عبر الحكومات السابقة، هي موازنة اقل من عادية وأكثر من رديئة لمواجهة ظروف مدمرة. مشروع الموازنة الذي قدمته الحكومة هدفه تجميع اكبر كمية من المال من الناس كيفما كان وفي اسرع ما يكون، ولو ادى الى نسف كل اساس وقوانين الدولة ومفاهيمها". وكشف انه جرى مخالفة وتعديل 16 قانوناً أساسياً في الدولة، معتبراً انها موازنة البحث عن القرش في جيوب الناس.

عصام شلهوب

ويرى خبراء ان السياسة المالية التوسعية بزيادة الانفاق الحكومي تؤدي احياناً الى انخفاض انفاق القطاع الخاص، لذا يحتاج اقرار الحكومات سياسة مالية معينة الى بعض الوقت من اجل تحديد ما اذا كان سيتم رفع الضرائب او خفضها او زيادة الانفاق او تقليصه ودراسة تأثير ذلك على المواطنين، بالاضافة الى الحاجة الى موافقات برلمانية. خلال اوقات الركود الشديد، ربما تكون السياسة المالية اكثر اهمية لجذب الثقة في الاقتصاد، وهذه حال فشل السياسة النقدية.

وزير العدل السابق شبيب قرطباوي اعتبر ان السياسة الاقتصادية الصحيحة هي التي تؤثر بشكل واضح على السياستين النقدية والمالية. وأشار الى ان لا تضارب بين السياستين لان القانون واضح لجهة تحديد الاستقلالية للبنك المركزي من جهة، واهداف السياسة المالية من جهة اخرى. وشدد على ان الهدر معناه السرقة من دون مواربة.

■ خلال الازمة الاقتصادية التي نعيشها وفي اثناء دراسة موازنة عام 2019، بدأ المواطن يسمع بالسياستين النقدية والمالية. فما هو قانون مفهوم السياسة النقدية اولا ومن ثم المالية؟

□ هناك مشكلة اقتصادية اليوم في لبنان، لكنها ليست كما يصورها البعض بأنها خطيرة واننا على ابواب الانهيار. اشعر احياناً بأن وراء تضخيم الامور هدفاً سياسياً. المشكلة الاقتصادية التي نعيشها اليوم مردها الى تراكم اسباب تعود الى سنوات عدة. الواقع يجب ان يظهر كما هو، وعلينا ان لا نركز فقط على نصف الكأس الفارغ بل هناك نصف اخر ممتلئ. مثال ذلك الوفود السياحية التي بدأت تزور لبنان من كل الدول وخصوصاً الأوروبية منها. فالمؤشرات تدل على نسبة مرتفعة من الحجوزات في الفنادق وعلى تذاكر السفر. هذه امثلة صغيرة تؤكد ان بلدنا لا يعيش حالة الانهيار. لكن لا بد من التأكيد على ان الوضع ◀

ما الفرق بين السياستين المالية والنقدية؟
قرطباوي: لا أحد في لبنان يحاسب أحداً

السياسة النقدية والسياسة المالية اداتان يعتمد عليهما الى حد كبير في انعاش النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم، ويختلط الامر على الكثيرين بانهما عبارة عن سياسة واحدة، وهذا غير صحيح. فما هو الفرق بين السياسة النقدية والسياسة المالية؟ كيف يمكن هاتين السياستين دعم الاقتصاد، ورفع نسبة النمو، والسيطرة على الدين العام؟



وزير العدل السابق شبيب قرطباوي.

من المعروف ان السياسة النقدية ترتبط دائماً بتغيير معدلات الفائدة والتأثير في حجم المعروض من الاموال المتداولة. يمكن السلطة النقدية والبنك المركزي تحفيز الاقتصاد بادوات نقدية مثل التيسير الكمي لزيادة المعروض من النقد.

السياسة النقدية تستهدف معدل تضخم سنوياً عند 2%، ولو ارتفع اعلى هذا المستوى نتيجة تسارع النمو الاقتصادي، يرفع البنك المركزي معدلات الفائدة. يساهم رفع معدل الفائدة في زيادة تكاليف الاقتراض ويقلل انفاق المستهلكين والاستثمارات، وهو ما يؤدي الى تراجع الطلب وانخفاض التضخم. فاذا دخل الاقتصاد في مرحلة ركود تلجأ البنوك المركزية الى خفض الفائدة. كما قلصت مثل البنك الفيدرالي الاميركي الفائدة الى قرب الصفر في ظل الركود بعد الازمة المالية العالمية.

اما السياسة المالية، فتعتمد على قرارات حكومية بتغيير معدلات الضرائب ومستويات الانفاق من اجل التأثير في الطلب، وبالتالي الانعكاس على النمو الاقتصادي. وتنفذ السياسة المالية من جانب السلطات التنفيذية في الحكومات واذرع تشريعية في البرلمانات. ومن اجل زيادة الطلب ودفع النمو الاقتصادي، تلجأ الحكومات الى خفض الضرائب وزيادة الانفاق، ولكن ذلك قد يؤدي الى ارتفاع مستويات العجز في الموازنات.

اما في حالة رفع معدل الضرائب وخفض الانفاق، فينخفض الطلب ويتجه معدل التضخم نحو التراجع، ويسفر ذلك عن تقليص عجز الموازنة، وهي سياسة مالية انكماشية.

وتعتمد هذه الفكرة على ضخ سيولة مالية في الاقتصاد من اجل توفير الوظائف وجذب الاستثمارات.

امام هذا الشرح البسيط للسياستين يطرح السؤال: ايهما اكثر فاعلية؟

في العقود الاخيرة، اصبحت السياسة النقدية اكثر شهرة من السياسة المالية نظراً الى كونها تعد اسرع في التنفيذ.

وربما يكون للسياسة المالية اثار جانبية وفاعلية اكبر في الاقتصادات، حيث انه في حالة ارتفاع التضخم يتم رفع الضرائب وخفض الانفاق، وهي امور لا تلقى صدى ايجابياً في الاوساط الشعبية كما انها تؤثر سلباً على الخدمات العامة.

من الضروري ان
نؤمن نقلة نوعية في
سياستنا الاقتصادية
والعالية والابتعاد من
عمليات الترقيع

وتقر الحكومات خلال اوقات الركود الاقتصادي سياسة مالية توسعية من خلال رفع الاقتراض والانفاق على البنية التحتية،

اقتصاد

الامني مهم جدا في عودة الثقة الى البلد، وكذلك وضع الخدمات العامة من بنى تحتية وغيرها. وضعنا الاقتصادي لا ينحصر بزممتنا الداخلية، بل تؤثر عليه الاوضاع المتفجرة في المنطقة المحيطة بنا. كل هذه المعطيات تحتم علينا النظر الى الامام واعتماد خطة اقتصادية صحيحة كخطة ماكنزي. السياسة الاقتصادية الصحيحة هي التي تؤثر بشكل واضح على السياستين النقدية والمالية، وبقدر ما يستقر الوضع الاقتصادي يستقر الوضع المالي، وهو كذلك اليوم. اما في القانون فالسياسة النقدية بتولاها المصرف المركزي التابع للدولة اللبنانية، وهو جهاز مستقل بحكم القانون للمحافظة على قوة العملة الوطنية، ويراقب عمل المصارف، ويتابع مسار السيولة المالية، وسعر الصرف، ويتدخل في سوق القطع، ويشرف على التسهيلات الائتمانية للمصارف والمؤسسات المالية، ويوجه القروض.

تحدثت عن دور رقابي لمصرف لبنان. لكن من يراقب سياسة مصرف لبنان؟
مصرف لبنان كغيره من المصارف المركزية في العالم لديه استقلالية مالية وادارية. بالطبع ينسق مع وزارة المال في بعض العمليات المالية، وبحكم القانون هو وحده من يقرر السياسة النقدية، ولا مراقبة عليه من احد بل هو من يراقب.

من تتمثل هذه الرقابة ومن يقوم بها؟
حاكمية البنك المركزي المؤلفة من حاكم مصرف لبنان ونوابه. هناك ايضا لجنة الرقابة على المصارف وقراراتها ملزمة للمصارف، خصوصا وان مجال الرقابة دقيق جدا ويشمل كل الملفات وخصوصا ملفات المديونيات، لاسيما تلك المشكوك بتحصيلها. هذه الرقابة المفروضة من الحاكمة ولجنة الرقابة على المصارف جيدة جدا. لذا لا يمكن كف يد حاكم المصرف المركزي الا بعد انتهاء ولايته، اي كل ستة اعوام، للمحافظة على القطاع المصرفي.

من يتحمل مسؤولية فشل سياسة مصرف لبنان، في حال حصل هذا الفشل؟ هل هو الحاكم او الحاكمة مجتمعة؟
سياسة مصرف لبنان يضعها المجلس المركزي المؤلف من الحاكم ونوابه.

لماذا على الحاكم ان يتحمل النتائج دائما؟
للحاكم دور اساسي، لكن هناك المجلس المركزي ولولا اهمية وجود اعضائه لما ذكرهم القانون، ومركزهم ليس مركزا شرفيا. المجلس المركزي يتخذ القرارات الاساسية واعضاؤه يتمتعون بعلم واسع في الشؤون النقدية.

من يدرس السياسة النقدية ويدقق بها ويشرف على نتائجها؟
لدى المصرف المركزي اجهزة متكاملة. المجلس المركزي من جهة ولجنة الرقابة على المصارف، يراقبان كل شيء على المستوى النقدي. دورهم اساسي وملزم بموجب قانون النقد والتسليف. اضافة الى الهيئة المصرفية العليا التي في استطاعتها اتخاذ اجراءات معينة في حق المصارف، اي انها تمارس دور المحكمة، اذا جاز التعبير، وصولا الى شطب اي مصرف مخالف من لائحة المصارف. اذا، المصرف المركزي لدي جهاز متكامل بالقرار والرقابة والعقوبة عند اللزوم.

هل يصدر البنك المركزي تقارير معينة موجهة الى الجهات السياسية المسؤولة في الدولة؟
يصدر تقريرا سنويا واحدا واحصاءات مدققة، ويلتقي دوريا جمعية مصارف لبنان، لكنه لا يخضع قانونا لاي سلطة سياسية. غير ان حاكم المصرف يضع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة في اجواء السياسة النقدية. كل العهود التي مرت طبقت القانون كما يجب، وبالتأكيد في عهد الرئيس ميشال عون سيستمر تطبيق القوانين لان ذلك يصب في مصلحة الجميع.

هل عدلت قوانين السياسة النقدية؟
قانون النقد والتسليف صدر في الستينات.

كذلك صدرت بعض القوانين الاخرى التي تساعد مصرف لبنان على مراقبة المصارف. مثال ذلك، قانون تسهيل دمج المصارف. لقد اعطى مجلس النواب، من خلال قانون اصدره منذ 20 عاما، بعض الحوافز لدمج المصارف. هذه القوانين تحسن الوضع المصرفي.

ماذا السياسة المالية وما هي اسسها؟
السياسة المالية تتمثل بالموازنة العامة التي تظهر حجم الإيرادات والنفقات. المهم ان يكون الإيراد في مستوى الانفاق. هناك مشكلة في لبنان هي عجز الموازنة الذي بدأ منذ التسعينات وتفاقم حتى وصلنا الى ما نحن عليه. نعيش اليوم حالة ان الإيرادات لا تكفي النفقات. لذلك فان الجزء الاساسي من انفاق الدولة يرتكز على سندات الخزينة، الدولة تستدين هذه السندات وعليها بالتالي تسديد المبلغ الاساسي مع الفائدة، لذلك كلما كبر حجم الدين ازداد عجز الدولة.

السياسة المالية المسؤولة عن هذا العجز؟
السياسة الاقتصادية هي المسؤولة، ويرتبط بها الوضع المالي والنقدي. لقد تبين ان السياسة الاقتصادية المتبعة ليست على قدر المسؤولية.

من هو المسؤول اذا، هل هي الحكومات او وزارة المال؟
بينت نتائج السياسة الاقتصادية التي اتبعت بعد التسعينات انها لم تكن الافضل. المشكلة ان جميع القطاعات تضررت، بدءا من الصناعة، مروراً بالزراعة، وصولا الى السياحة والخدمات. اضافة الى المشكلات التي برزت على الساحة المحلية، سواء امنية ام سياسية وحتى اقتصادية.

السياسة الاقتصادية ترتبط بجزء منها حكما بالسياسة المالية، والدولة تضع خطة اقتصادية يتم بموجبها تحديد اسس هذه



لا يمكن كف يد حاكم المصرف المركزي الا بعد انتهاء ولايته

الاقتصاد، وهذا لا يحصل بين ليلة وضحاها. لذا من الضروري ان نؤمن نقلة نوعية في سياستنا الاقتصادية والمالية والابتعاد من عمليات الترقيع التي نعتمدها اليوم.

هل المطلوب سياسة مالية جديدة؟
بالتأكيد. على الموازنة المقبلة ان تتضمن خطة اقتصادية واضحة وشاملة.

لماذا التضارب في الصلاحيات بين وزارة المال والمصرف المركزي؟ وما هي اسباب مطالبة وزير المال باخضاع موازنة مصرف لبنان للمراقبة؟
لا يحق لوزير المال المطالبة بذلك. القانون يعطي مصرف لبنان استقلالية تامة.

هل هي محاولة وضع اليد على موازنة المصرف المركزي؟

ربما كان الهدف ان تشرف وزارة المال على كل شيء مالي في الدولة. لكن القانون اعطى مصرف لبنان وعن حق، الاستقلالية، لانه بغير ذلك يتحول الى لعبة في يد السياسيين. مصرف لبنان يجب ان يبقى بعيدا من السياسة. ع.ش.

السياسة. من المسؤول في ظل الوضع الذي نحن فيه؟

المسؤوليات هنا متشعبة والحكومة عندما تكون سياستها غير ملائمة، هي مسؤولة امام المجلس النيابي. لكن لا يحدث هذا الامر عندنا، خصوصا وان الحكومة والمجلس النيابي في حال واحدة. لم نر مرة "انو حدا حاسب حدا" جديا، حتى لا نضطر دائما الى العودة الى الماضي. الحل ليس

سحريا او بكبسة زر. الوضع يحتاج منا الى توضيحات كبيرة وعلى الجميع المساهمة فيها للخروج من ازممتنا. نتحدث دائما عن الهدر الذي يعني من دون تجميل سرقة. ولانه لا يمكن المحاسبة في لبنان، علينا البدء منذ الان بزيادة التوضيحات والالتزام بما يفرضه واجب العمل لانقاذ الوضع الاقتصادي من خلال الموازنة، والعمل بجدية والضرب بيد من حديد على وقف السرقة بكل اشكالها.

الحكومة الالكترونية افضل وسيلة لوقف الهدر كما يسمونه ووقف التوظيف وترشيد الادارة، والانفاق على مشاريع استثمارية تعود بالفائدة على المواطن، كمشاريع الكهرباء والمياه وغيرها من قطاعات.

على الجميع التضحية والا سيقع الهيكل على رؤوسنا

هل يعود امر هذه الامور الى السياسة المالية المتبعة؟
يعود الى السياسة الاقتصادية والمالية. الهدف زيادة دخل الدولة، والاعتراضات في الشارع مرحب بها. لكن لانقاذ ما تبقى من وضعنا الاقتصادي، على الجميع التضحية والا سيقع الهيكل على رؤوسنا.

اليس المطلوب ان تتحول السياسة المالية الضرائبية الى سياسة مالية انتاجية؟
نحن نقول بضرورة زيادة المدخيل ووقف السرقات. بعد ان تتمكن الدولة من توفير المال اللازم تنتقل بعدها الى تنفيذ مشاريع استثمارية تؤمن فرص العمل وتساعد على نمو